المحاضرة: الثورة التحريرية الجزائرية

اندلعت الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 ، الأمر الذي أربك السلطات الاستعمارية التي حاولت اجهاضها في المهد، من خلال العديد من المشاريع والاجراءات التعسفية والوحشية، لكنها فشلت أمام أعمال جبهة وجيش التحرير الوطنيين اللذان عملا على جعل الشعب الجزائري يلتف حول ثورته ، كما نجحت جبهة التحرير في كسب وتأييد الرأي العام العالمي والعربي وحتى الفرنسي.

1- مشروع جاك سوستال.

أ-**التعريف بالشخصية:** اسمه الحقيقي ابن سوسان(ben sousen) Jacque Emile Soustelle من أجل يهودي، درس علم الأجناس وتخصص في أمريكا اللاتينية، مثقف يساري، تحالف مع ديغول عام 1940، عام ذهب محافظا وطنيا للإعلام عام 1942، ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في 1943_1944، ثم عين بعدها وزيرا مكلفا بالحكومة المؤقتة، انتخب نائبا للجنرال ديغول سنة 1951، وفي 1955/01/25 عين حاكما عاما للجزائر، غير أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 1955/02/15 بعد تزكية من طرف إيدغارفور. كان سوستال من أنصار الاندماج الاقتصادي، كان مناصرا للقمع ومناحضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني، وهو ما أكسبه شعبية كبيرة... توفي في 1990/08/07.

ب-- الإجراءات الأولى لجاك جوستال:

حملت تجربة سوستال طابعين، طابع الإصلاح التهدئة، وبعد دراسة لأوضاع الجزائريين، شخص المشكل، وعرف سبب الثورة في نظرة هي وجود ظروف اجتماعية والفقر، وجاء بالكل أطلق عليه الإدماج، فمزج بين السياسة القمعية والسياسة الإدماجية.

1-السياسة القمعية لسوستال:

- قانون إعلان حالة الطوارئ صدر في 1955/03/19 وفرض حظر التجوال.
- إقامة المحتشدات، مبدأ المسؤولية الجماعية، طلب الإمدادات العسكرية.

في 1955/02/12 تلقى سوستال من وزير الداخلية "بورجس مونوري" يقترح عليه توسع إجراءات القمع المطبقة في الأوراس إلى منطقة الشمال القسنطيني، فاغتنم الفرصة ليطلب إمدادات بحوالي مئة ألف جندي في أقرب الآجال، فكان له ما طلب ووعده الوزير بطائرات مروحية كما قام بإعادة تنظيم قوات" القوم" وأطلق عليها اسم "الفرق متنقلة للشرطة الريفية" (G .M.P .R)، تمركزت 11 فرقة منها في جنوب قسنطينة، وحصل الجنرال "بارلانج" على صلاحيات فوق العادة في منطقة الأوراس، وكلف بقيادة جميع العمليات المدنية والعسكرية لإعادة النظام، وتم إقحام الجيش في العمل الاجتماعي والمدرسة والمصالح الطبية (سياسة التهدئة) وإنشاء ما يعرف بالمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S).

كما اقترح الجنرال" بارلانج" على سوستال بأن يتم حجز مصادرة أملاك المجاهدين.

2-سياسة سوستال الإدماجية: استمد سوستال مشروعه من دستور 1947، وقد احتوى على:

- الإدماج الإداري: تقسيم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية تهتم بشؤون سكان الريف حتى يتمكنوا من تحسين ظروف معيشتهم.

- تحسين نظام العقار بتسليم العقود للفلاحين ومدهم بالقروض وإصلاح نظام الخماسة.

- فتح باب التوظيف والتكوين أمام السكان. - فتح المدارس وتعليم الجزائريين.

كانت هذه السياسة تهدف إلى تحول الجماهير الجزائرية عن الثورة، وذلك من خلال أعمال مصالح الإدارة المتخصصة (S.A.S) التي كانت مهمته الرئيسية في استعادة الاتصال مع الجزائريين من أجل تفجير حركة جديدة من الداخل على مستوى القاعة.

كان الوالي العام يهدف إلى مشاركة أدارية للمسلمين في تسيير شؤونهم أو على الأقل أن يتخذوا موقفا سلبيا لإيقاف مسار الثورة.

3-مصير المشروع: قضت أحداث 20 أوت 1955 (هجومات الشمال القسنطيني) على ما كان يخطط له سوستال؛ إذ التفّ سكان الريف حول الثورة وتمسكوا بها.

كما عارضه مجموعة من الشخصيات من مختلف التشكيلات السياسية، وقد أعلن الرئيس "هوريو" أمام الملأ بأن فرنسا مهددة بأن تصير مستعمرة لمستعمراتها، وكان رؤساء بلديات الجزائر ضد كل الإصلاحات في تلك الظروف الراهنة، ووصفوا هذه الإجراءات بأنها مكافأة التمرد"

أما فرحات عباس فقد لاحظ أن سياسة "الاندماج" ومفهومها لم تخلق سوى الخيبة؛ لأنها بقيت في حيز الخرافة والخيال، وأن سياسته لم تخدم الجزائريين الذين يؤمنون بها، وكان فرحات عباس لازال متشبثا بالحكم الفيدرالي.

الاشتراكيون رفضوا أيضا الاندماج لاعتباره أمرا متجاوز، ولم يطبق سابقا ولا يمكن تطبيقه، لأنهم اقترحوا صيغة شراكة (Association) حقيقية في إطار اتحادّ فرنسي، كما عارضته شريحة واسعة من الجزائريين.

ورغم تأكد سوستال من عقم مشروعه وفشله، لكنه لم ييأس، إذ أشرف على عملية العصفور الأزرق وضاعف من عدد مصالح الإدارة المتخصصة، ثم فكر في استخدام مصالي ليخلق منه منافسا للتنظيم الثوري.

3- مؤتمر الصومام20 اوت1956: انطلقت الثورة التحريرية بدون تنظيم خوفا من اكتشاف أمرها كما حدث مع المنظمة الخاصة سنة 1950، و اتفق القادة بان يجتمعوا بعد ثلاث أو ستة أشهر، ولكن هم لم يستطيعوا ذلك،.

قام قادة المناطق باتصال فيما بينهم لعقد مؤتمر سمح لهم بتنسيق وتواصل وتنظيم الثورة وهيكلتها سياسيا ، وهذا ما بين خريف1955 وربيع1956، وقد سادت ظروف قبل انعقاده تمثلت في انطلاق الثورة دون تنظيم وتنسيق ، كما بدأت الثورة يشتد عودها مطلع1956، لكنها كانت تعاني من نقص امكانيات الاتصال وبشكل بطيء، وضغوط القوات الاستعمارية التي كانت تضرب حصارها خانقا على الأوراس،ضف إلى التردد الذي كان يطبع موقف الشعب وأحزاب الحركة الوطنية من الثورة.

وانعقد في 20-08-1956 بالمنطقة الثالثة التي تحملت التحضير له ماديا وأمنيا، وقد غاب عنه ممثلو المنطقة الأولى لاضطراب أوضاعها بعد استشهاد قائدها بن بولعيدفي 23-03-1956، وكذا ممثلو الوفد الخارجي.

كان الهدف من انعقاد هذا المؤتمر في معرفة الأوضاع الثورية، وتوحيد العمل السياسي والعسكري والتنظيمي، إضافة إلى ربط الاتصال من خلال هيكلة جيش التحرير الوطني والثورة من تمّ التخطيط للمستقبل.

أهم قرارات مؤتمر الصومام:

تأسيس الهيئة التشريعية للثورة والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة، هيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق والتنفيذ.

-تحديث الجيش على أسس عصرية (الرتب والمرتبات).

-أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.

-تقسيم الجزائر إلى 06 ولايات وبذلك استحدثت الولاية السادسة (الصحراء)

-تحديد مهام الجزائريين المنظمين إلى الثورة(المسبل، الفدائي، المجاهد، المحافظ السياسي)

4- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

حدثت عدة أمور خلال الثورة التحريرية أدت بقيادة الثورة إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ويمكن حصرها فيما يلي:

صراع الباءات الثلاث: تحالف بن طوبال مع بوصوف ضد كريم بلقاسم الذي حاول الانفراد بالسلطة.

كما كان هناك انقسام بين الزعماء الخمس المسجونين بفرنسا حيث أن "بوضياف" لا يتكلم مع "بيطاط" و"حسين ايت احمد" يؤيد "عبان رمضان" و"كريم بلقاسم"، بينما يعارضه بن بلة وخيضر

-ندرة الأسلحة بسبب غلق الحدود الغربية والشرقية التي أدت إلى قطع التموين، مما جعل الوفد الخارجي عاجزا، الأمر الذي أدى باستياء قادة الولايات من القيادة بالخارج المقصرة حسب رأيهم.

-تكيف الجيش الفرنسي مع حرب العصابات التي طبقها جيش التحرير الوطني.

–وفي المجال الدبلوماسي كانت القضية الجزائرية قد حققت انتصارات محدودة لكنها ظلت بحاجة إلى الدعم الذي يتوقف على إستراتيجية التحالفات التي تنتهجها الجبهة(إستراتيجية كانت غائبة لاسيما في المعسكر الاشتراكي التي لم تقم الجبهة إلى ذلك الحين بنشاط طافي اتجاهه).

–انعقاد مؤتمر طبنجة في أفريل –ماي1958 والذي تقرر فيه بإنشاء حكومة جزائرية حالما كانت الظروف مواتية.

–انقلاب الجنرالات وعودة الجنرال الديغول إلى الحكم الفرنسي بهدف انهاء حالة الحرب في الجزائر.

–تراجع دور المدن إثر هزيمة في معركة الجزائر التي كانت من ديسمبر1956 إلى سبتمبر 1957

دفعت تلك الأوضاع والمستجدات لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إجراء نقاش بين أعضائها من ناحية وتشكيل لجنة دراسة للنظر في مشروع إنشاء حكومة مؤقتة، وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني خولت لجنة التنسيق و التنفيذ صلاحية إنشائها عندما تتوفر الشروط اللازمة لذلك.

يوم 06 سبتمبر 1958 قدمت لجنة الدراسة المكونة من ثلاثة أعضاء هم (عبد الحميد مهري، الدكتور دباغين، ومحمود الشريف) التي شكلتها لجنة التنسيق تقريرها وكان ردها مؤيدا لتشكيل الحكومة وكان الظرف في رأيها ملائما لذلك، فجزائريا اقتراب موعد استفتاء فرنسي في الجزائر حول دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية. وسيكون ذلك بمثابة تشجيع وسيقنع الشعب الجزائري بإفشال سياسة الاندماج التي يدعوا إليها الجنرال "ديغول" .

يوم 09 سبتمبر 1958م، اتخذت لجنة التنسيق في اجتماعها قرار تشكيل الحكومة دون القيام باستشارة الداخل ولا استدعاء المجلس الوطني، بعد ذلك مباشرة انطلقت عملية اختيار الأعضاء واستغرقت أسبوعا كاملا، ويوم17سبتمبر على اثر اجتماع للجنة التنسيق دام ثلاثة أيام في مبنى الجبهة بالقاهرة أعلن عبد الحميد مهري للحاضرين أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد حلت رسميا مقدما تشكيلة الحكومة الجديدة التي خلقتها وقد تمت عملة التحضير في سرية تامة، وفي يوم 18 سبتمبر أرسل إلى كل دولة عربية وفدا لاطلاع رئيسها على تشكيل الحكومة الذي سيعلن رسميا أمام العالم في اليوم الموالي، وكانت مناورة الجبهة على جانب من المهارة ذلك أن اطلاع الحكومات العربية في آخر لحظة سيضعها أمام الأمر الواقع مرغما إياها على تحديد مواقفها فرديا دون مشاورات فيما بينها من عمل سينفذ بعد ساعات محدودة.

يوم 19 سبتمبر أعلن فرحات عباس حفل رسمي للعالم بتشكيل حكومة جزائرية من القاهرة بصورة متزامنة مع كريم ومحمود الشريف الذين قاما بالعمل نفسه في ندوة صحافية بتونس

وما يلاحظ على هذه تشكيلة الحكومة المؤقتة أن كل التيارات الرئيسية للحركة الوطنية ممثلة فيها: الاتحاد الديمقراطي للبيان (فرانسيس وعباس) و العلماء (توفيق المدني) والمركزيين (بن خده، مهري، دباغين، يزيد) و النشطاء أي مؤسسي الجبهة (ثلاثي العقداء، السجناء الخمسة كأعضاء شرفيين)أما بالنسبة لاختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة فان ذلك يرجع إلى

أسباب إستراتيجية سياسية حيث أن فرحات عباس يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات معتدلا مقارنة بغيره من قادة الثورة(

إن الهدف الذي أنشئت من اجله الحكومة المؤقتة، ومهمتها يلخص السيد احمد توفيق المدني في قوله: "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بان المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن المفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في والوسط العالمي والتهيئة لهذا العمل"

كما أن تشكيله هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام من خلال إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر 1958م، حول الدستور الفرنسي الجديد ،ووضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في المناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية"

كما أن الهدف من إنشاء الحكومة المؤقتة هو تجاوز الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ د اقنع كريم بلقاسم بضرورة تشكيل حكومة موسعة تحل محل لجنة التنسيق و التنفيذ التي فقدت كثيرا من مصداقيتها وعدم قدرة أعضائها على الانسجام في العمل

ردود الفعل تجاه الحكومة المؤقتة: منذ إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية توالت الاعترافات بها من قبل الدول المساندة للقضية الجزائرية ،فكان اعتراف العراق أول اعتراف رسمي بالحكومة المؤقتة ثم جاء اعتراف المملكة العربية السعودية، والمغرب يوم22سبتمبر، كما تلقت الحكومة المؤقتة الجزائرية عدة برقيات ورسائل اعتراف وتهنئة من عدة دول منها: ممثلي فلسطين، ورئيس الحكومة الأردنية، الرئيس جمال عبد الناصر، حكومة الجمهورية التونسية، حكومة السودان، الرئيس الجمهورية الصينية، حكومة الفيتنام الديمقراطية، حكومة الجمهورية الشعبية لكوريا.

رد فعل السلطات الفرنسية على تأسيس الحكومة المؤقتة وأعمالها: أما بالنسبة للاستعمار الفرنسي فقد كان نبأ إعلان الحكومة المؤقتة ضربة قاضية له حيث جاء في وقت صممت فيه الحكومة الفرنسية، وعلى رأسها ديغول على دمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا واستعملت لذلك شتى الأساليب السياسة، لذلك لجا المستعمر إلى سياسة الإصلاح لإرضاء الشعب الجزائري بتوفير بعض الوسائل، ضمنها مشروع قسنطينة ومشروع سلم الشجعان، ومشاريع ترهيبية تمثلت في برنامج شال العسكري، كما حاول استمالة مسؤولي الولاية الرابعة للتفاوض معهم وما يعرف بقضية بن زعمون.

أعمال قيام الحكومة المؤقتة : إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتبدأ مباشرة مهامها ابتداء من يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م، على الساعة الواحدة حسب التوقيت الجزائري، وقد قامت بالعديد

من الأعمال لصالح الثورة، إذ ضاعفت النشاط العسكري والفدائي،كما حملت الحكومة المؤقتة لواء المعركة السياسية على الساحة الخارجية وكشفت من اتصالاتها بشتى الدول والحكومات لشرح عدالة القضية الجزائرية، وفضح السياسة الاستعمارية التي حاولت بشتى الطرق تشويه الحقائق والتعتيم على ما يجري على الساحة الجزائرية من حرب ضروس، يذهب ضحيتها المئات من أبناء الشعب الجزائري يوميا على أيدي الجلادين الفرنسيين الذين كانوا يخوضون حرب إبادة ضد العنصر الجزائري.

فضحت هذه المذكرة التي قدمتها الحكومة المؤقتة للأمم المتحدة الدعاية الاستعمارية الفرنسية التي أرادت التصرف على أساس أن الجزائر هي جزء من التراب الفرنسي متجاهلة بذلك حالة الحرب القائمة في البلد منذ العام 1954م، وقد كانت استجابة الشعب مع نداء الجبهة بمقاطعة الاستفتاء موضع تعليق جميع مراسلي الصحافة الأجنبية في الجزائر

–حل مشكلة التسليح، إذ أعطت دفعا للثورة من خلال العمليات العسكرية، كما حررت الثورة 40أسيرا من يد الجيش الفرنسي.

في سنة 1958م وسنة 1959م، وصلت قوة جيش التحرير الوطني في كل ولايات إلى درجة عالية من التنظيم والتسليح والسيطرة على الوضع، وبدا واضحا عجز الجيش الفرنسي فلقد وصل عدد الجنود الإجمالي إلى أكثر من 40000 مجاهد يضاف إليهم الفدائيون والمسبلون والمناضلون الآخرون وكان من الممكن تجنيد عدد أكثر لو توفرت الأسلحة والذخيرة بكثرة وكان الجيش يخوض المعارك الكبرى بعدد من الجنود ويعدون بالمئات ويستطيع أن يعبئ المئات من المجاهدين لمعركة واحدة معهم الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون والبازوكا وغير ذلك، كما أقام الجيش نظاما يتولى شؤون المواطنين في ميدان التعليم والصحة والعدالة والتموين وصار المواطنون لا يتعاملون مع الإدارة الاستعمارية التي أصبحت معزولة تماما

–حررت مناطق عديدة في جميع الولايات، إذ أصبح الجيش الفرنسي لا يستطيع الدخول إليها ، وإن دخلها لا يستطيع الاستقرار بها.

–نقل الثورة إلى أرض فرنسا(حرائق في مصفاة البترول في كل من تولوز ومارسيليا في آن واحد ، وقدرت خسائر هذه الحرائب ب150 مليون فرنك.

–اغتيال العديد من أفراد الشرطة الفرنسية على اثر الكمائن المحكمة.

أعيد تشكيل الحكومة سنة 1960 برئاسة فرحات عباس، ثم سنة 1961 برئاسة بن يوسف بن خدة وبقيت تشكيلتها حتى الاستقلال.

5–المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

أ_ دوافع قبول فرنسا التفاوض مع جبهة التحرير الوطني:

– انتصارات متكررة لجيش التحرير الوطني سياسيا وعسكريا.

- تزايد نفقات الحرب على الخزينة الفرنسية (100 مليار فرنك فرنسي قديم سنويا).
- تزايد التأييد للقضية الجزائرية .
- ضغط الرأي العام الدولي على فرنسا لإعطاء الجزائر استقلالها
- رفض الشباب الفرنسي التجنيد في الجزائر.
- توالي سقوط الحكومات الفرنسية.
- محاولة تصفية ديغول من طرف بعض الجنرالات الموجودين في الجزائر.
- قيام عدة مظاهرات مثل مظاهرة 11 ديسمبر 1960.

ب- مراحل المفاوضات: يمكن تقسيم المفاوضات إلى مرحلتين:

1-**مرحلة مفاوضات سرية:** كانت فاشلة ولم تأت بنتيجة لأن فرنسا كانت تريد معرفة مدى قوة الثورة وقادتها وليس وضع حلول.

لقاء الجزائر في جانفي 1956 بين مبعوث ماندیس فرانس وعبان رمضان ويوسف بن خدة.

لقاء القاهرة في أفريل 1956 بين محمد خيضر وقوريس وبقارا.

لقاء بلغراد في جويلية 1956 بين محمد يزيد وأحمد فرنسيس مع بيار كومين.

لقاء روما في سبتمبر 1956 بين أحمد يزيد ومحمد خيضر مع بيار كومين.

مرحلة المفاوضات الفعلية: ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

2-**مرحلة للمفاوضات الفاشلة:**

محادثات مولان: (من 25 إلى 29 جوان 1960) فشل الطرف الجزائري محمد بن يحي وأحمد بومنجل.

لقاء لوسارن (20_02_1961) مثل الطرف الجزائري الطيب بولحروف وأحمد بومنجل والطرف الفرنسي جورج بومبيدو.

محادثات إيفيان الأولى: الطرف الجزئري كريم بلقاسم ومحمد الصديق بن يحي والكرف الفرنسي لويس جوكس (20 ماي 1961).

وتعود أسباب فشل المفاوضات في هذه المرحلة إلى تمسك كل من جبهة التحرير وفرنسا بمواقفة، فالفرنسيين اشترطوا الحكم الذاتي وتجزئة الجزائر عرقيا ودينيا، وفصل الصحراء عن الشمال، كما طالبوا بحضور أطراف أخرى (الحزب الشيوعي، الحركة الوطنية الجزائرية) على جبهة التحرير للمفاوضات واشترطت هذه الأخيرة وقف إطلاق النار الرافضة إقامة هدنة قبل التفاوض.

3- **مرحلة المفاوضات الناجحة:** بعد فشل الانقلاب العسكري في الجزائر ضد حكم ديغول استأنفت المفارضات.

*لقاء بال بسويسرا (أكتوبر ونوفمبر 1961): بعد تعيين يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة، التقى المندوبان "محمد الصديق بن بحي" و"رضا مالك" بالوفد الفرنسي في مدينة "بال" "سويسرا"يومي 28 و 29 أكتوبر 1961، ثم لقاء بال الثاني يوم 9 نوفمبر 1961، للوصول إلى اتفاق مبدئي في محادثات "لي روس" الذي انعقدت في 11 إلى 19 جانفي 1962؛ بين الوفدين الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم والفرنسي برئاسة جوكس.

* مفاوضات إيفيان الثانية: (7_8 مارس 1962): بعد انعقاد المجلي الوطني للثورة الجزائرية (22 إلى 27 فيفري 1962) بطرابلس، وبعد دراسة حصيلة اتفاقية "لي روس" تم التصويت على مشروع الاتفاقية بالإجماع والتقى الطرفان من جديد بإيفيان السويسرية وبصفة رسمية ، افتتحت المفاوضات يوم 0 مارس 1962 بين الوفد الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم ومن الجانب الفرنسي لوي جوكس رئيس الوفد، وتطرق خلالها التطرق إلى المسائل المتعلقة بالتطبيق الفعلي لوقف إطلاق النار وتحضير عملية الاستفتاء وتشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة برئاسة جزائري تتولى تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين توقيف إطلاق النار والاستقلال.

وقع الطرفان على اتفاقية إيفيان يوم 18 مارس 1962ن وبتفويض منه من مجلس الثورة الجزائرية، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 1ç مارس 1962 على الساعة 12:00 ظهرا في كامل التراب الوطنين وحاولت منظمة الجيش السري (O.A.S) إفشاله، وذلك بتصعيد الأعمال الإرهابية(اغتيالات، انفجارات، أعمال تخريبية...) لكنها لم تستطع لفطنة وحنكة جبهة التحرير التي تصدت لها.

3-**اختلاف الآراء حول اتفاقية إيفيان:**

اختلف قادة الثورة حول اتفاقية ايفيان فمنهم من أيد محتواها زمنهم من عارضها.

1-المؤيدون: اعتبروها نصرا لأنها حققت شروط نداء أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، إذ تضمنت استقلال الجزائر مع بقاء الوحدة الترابية والعرقية للشعب الجزائري، وأن بعض الامتيازات التي أعطتها الاتفاقية لفرنسا ستجرد منها مع مرور الوقت.

2- المعارضون: اعتبروها استعمار مقنع، إذ حصلت فرنسا بموجب الاتفاقية على عدة امتيازات منها:

- امتيازات عسكرية: مثل بقاء القوات الفرنسية في عدة مناطق لفترات زمنية مثل: المرسى الكبير، قاعدة رقان، واستخدام مطاري بوفاريك وعنابة.
- امتيازات اقتصادية: أعطت الأولوية في التعامل الاقتصادي مع فرنسا وأعطت للشركات الفرنسية امتيازات في التنقيب واستخراج الثروات الباطنية وبقاء العملة الجزائرية تدور في فلك الفرنك الفرنسي.
- امتيازات ثقافية: فتح فرنسا لمنشآت التعليمية في الجزائر وحق فرنسا في تكوين الإطارات الجزائرية.

– امتيازات للكولون: تطبيق المحاكم الجزائرية للقانون الفرنسي واحتفاظ الكولون لممتلكاتهم ونشاطهم وتمتعهم بكافة الحقوق الاجتماعية

6–الفترة الانتقالية(19مارس–سبتمبر1962):

.صائفة 1962: اجتمع المؤتمرون في طرابلس ماي جوان 1962 لوضع برنامج والاسس لبناء الدولة الجزائرية، وتشكيل المكتب السياسي الذي يسير برنامج طرابلس إلى غاية دخول القيادة السياسية والعسكرية إلى الجزائر، و قدم البرنامج من طرف الزعماء التاريخيين الثلاث(بن بلة، بيطاط، وخيضر) إلى لجنة الحمامات المكونة من: محمد حربي، ومصطفى الأشرف ورضا مالك وموحد الصديق بن يحي، وعبد المالك تمام،والتي لم تراعي في هيكلتها البشرية التجانس بين أعضائها، ولم يؤخذ بعين الاعتبار المناضلين المتشبعين بايديولوجية الحركة الوطنية، وجاءت متكونة من ثلاث أقسام متباينة متشبعة بالثقافة الغربية، وحدد برنامج طرابلس المعالم الكبرى لمشروع المجتمع الجديد مختصرة فيما يأتي:

–استمرارية الثورة لتوسيع ودعم الانتصارات في إطار الديموقراطية.

–الغاء الهياكل الاقتصادية التي أوجدها الاستعمار الإقطاعي واستبدالها بهياكل جديدة في إطار الثورة الشعبية.

–استعمال جبهة التحرير الوطني كأداة لتخطيط والتوجيه والمراقبة التي اتفق عليها الجميع ، لكن الإختلاف كان في توظيفها كتنظيم سياسي تسد إليه هذه المهمة، وتمت المصادقةعلى هذا البرنامج بالإجماع.

–الاختلاف في مؤتمر طرابلس كان في عدد أعضاء المكتب السياسي، فبن بلة اقترح 07 وكريم بلقاسم اقترح09(السجناء الخمسة والباءات الثلاث فكان رأي بن بلة هو من اخذ اكثر الاصوات 33 مقابل 31، والمشكل حسب بن بلة هو غياب ممثلي الحكومة المؤقتة الذي أدى إلى افتعال مشكلة جديدة، تفرق أطراف الصراع بعد اجتماع طرابلس إلى ثلاث اتجاهات رئيسية في انتظار ما ستسفر عنه قادم الجولات من الصراع القائم بين اطرافه:

1––هيئة الاركان: المدعومة بجيش قوامه 30الف جندي مدججا باحدث الأسلحة ممثلا في الزعماء الثلاث: بن بلة، بيطاط، خيضر، وزاد من قوة هذا الجناح التحاق كل من فرحات عباس وأحمد فرنسيس.

2––الحكومة المؤقتة:برئاسة بن خدة، ويدعمها حسين آيت أحمد وبوضياف، وزاد حالها ضعفا وسوء عندما غادرت طرابلس في جوان1962.

3–الولايات التاريخية: وقادة جيوشها بالداخل الذين كانت لديهم تحفظات كثيرة وعديدة نظرا للمشكلات المطروحة بين قيادة الثورة بالخارج، والتي لم يكتشفوا اسرارها غلا في الدورة الاخيرة لطرابلس في ماي–جوان62.

وزاد الطين بلة هو إقدام الحكومة المؤقتة حل هيئة الاركان العامة في 30–06–62، والمثول الى سلطة الحكومة(وحدات الولايات بالداخل، وجيش الحدود) ونددت بالنشاطات الاجراميةو على حد تعبير بن خدة لاعضاء هذه الهيئة(بومدين،قايد

أحمد ومنجلي" سي علي"، كما قررت الحكومة المؤقتة بتخفيض وتجريد الثلاثي من رتبهم العسكرية وعلام جيوش الولايات الداخلية وجيش الحدود للاوامر الصادرة عن هؤلاء الثلاث، إلا أن العقيد هواؤري بومدين اعتبر هذا القرار غير شرعي لأن الحكومة المؤقتة لم يبق لها الصلاحيات منذ متمر طرابلس، ولجأ الى الولاية الأولى الذي استنكر قائدها هذا القرار ووقف إلى جانب هيئة الأركان.

إذن تكونت جبهتان الأولى بقيادة بن بلة يسانده محمد خيضر وهيئة الأركان العامة والولاية الأولى والولاية الخامسة والسادسة وبعض أعضاء من الولاية الثانية وسميت هذه الجبهة بجماعة تلمسان.

أما الجبهة الثانية بقيادة بن يوسف بن خدة والحكومة المؤقتة و محمد بوضياف وكريم بلقاسم و حسين آيت أحمد والولاية الثالثة والرابعة وأعضاء من الولاية الثانية وسميت بجماعة تيزي وزو.

واشتدت الخلافات إلى حد كانت الجزائر على مشارف حرب أهلية، إلا أن وصل المتصارعون إلى حل الخلاف واعترفبن خدة بسلطة المكتب السياسي في 07أوت1962، وكذا اعلانة عن نقل السلطات المنوطة بالجكومة المؤقتة وصلاحياتها إلى مسولية المكتب السياسي، والذي كان بن بلة رئيسا له و خيضر الأمين العام المكلف بالاعلام والاتصالات وبدأ في تحضير لإنتخابات تشريعية، وقد تمت بانتخاب أحمد بن بلة كرئيس للدولة الجزائرية المستقلة يوم 28-09-1962.